

العلية السلطانية الساخرة على راحة تبعثها وروغيتها خلد الله ملكها إلى ما شاء الله
(طرابلس)

(التاريخ) إن مثل هذه الآراء السديدة والارشادات المفيدة جديدة بأن
تصدر من مثل هذا الأمير العاقل والسري القاضل كما أن صاحب الدولة ناظم
باشا في همته وإقدامه جدير بتنفيذها ونرى أن بعض ما يتوقف على إذن الأستاذة
العلية كانشاء المكاتب الزراعية من حصبة المعارف من الاموال الأسيوية بصر
الوصول اليه إلا إذا ساعدت المقادير ومالا يدركه كانه لا يتركه

﴿ وعود فرنسا في تونس ﴾

أوسل بعضهم رسالة الى التيمس يذكر فيها وعود فرنسا وعهودها التي لاهت
بها عند احتلالها بتونس ، وهذه صورتها ، —

كتب المسيو مان هيلار ناظر خارجية فرنسا حينئذ في ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١
يقول عن احتلال تونس « اتنا لا نفكر البتة في ضمها الى أملا كنا بل كل مانسى
اليه عقد معاهدة مع الباي تضمن لنا حدودنا ومصالحنا »

وكتب في ١٩ مايو يقول

« لا يمكن أن تكون تونس سببا للخلاف بيننا (بين فرنسا وانكلترا) فقد
صرحنا لأوربا باننا لا نروم ضمها ولا فتحها ولا نحاول ذلك بل نحتل بنزت وأما كن
أخرى ما دمنا نرى احتلالها لازما ولنكتنا لا نجعل بنزت ميناء لنا ، ولن نمتلك فرنسا
تونس وستشهد أعمالنا باننا لا نقول غير الحق »

وكتب أيضا في ٢٣ مايو يقول

« ان ما صرحت به عن مقاصدنا في تونس هو الحق الذي لا ريب فيه ،
وضمها حق وجعل ، ثم اتنا لا نريد أن نعمل شيئا في بنزرت »
وكتب أيضا في ٩ يوليو ما يأتي

« اتنا سنخدم الثورة ولكن ذلك لا يغيرنا بالفتوحات لاننا لا نريدها وليس في
زيادة سطوتنا على تونس اجحاف بالمصالح الانكليزية ولا يغيرها ، وسنرى أوروبا

عن قريب أن وعودنا ليست من قبيل العبث وان مقاصدنا في تونس حسنة لاننا لا نطلب شيئاً غير سلامة مستعمرتنا الافريقية العظيمة « الجزائر »

وكتب في ٢٧ منه

ولي الأمل ان ما أجيبت به أول أمس يقنع انكثرا بحسن نيتنا وبصدق السياسة الفرنسية واخلاصها

وكتب في ١٥ ابريل سنة ١٨٨٤ - ولا أعلم ما إذا كان لا يزال ناظراً للخارجية حينئذ - يقول « اني على رأيكم في سياسة انكثرا المصرية فما عليكم الا أن تفعلوا ما قلناه نحن في تونس حيث الاحوال على ما يرام فان في ذلك مصلحة بلادكم ومصلحة التمدن والانسانية معا »

وكتب الكونت دي باري عدو الجمهورية الفرنسية الى المسترريف في ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ عن حملة تونكين فقال

إن السياسة الاستعمارية سارت على خطة غير منتظمة فتشددت عزائمها في تونكين وارتفعت في مصر وقد كان يمكن اتخاذ مسألة مصر قاعدة للاتفاق مع انكثرا فعوضاً عن ذلك لم ترد فرنسا مساعدتها بل حقت عليها لانها أقدمت على العمل وحدها ولما بدأت المشاكل والمصاعب في سبيل انكثرا لم تنفق فرنسا معها على حلها ولا توارت وراء أوروبا حينئذ حتى لا تقع المسؤولية عليها عند الاخفاق في المونيمر « المقطم »

« المئزر » فليعتبر الذين لا يزالون ينخدعون لأوروبا ويفترون ببهودها وعودها فقد عظمتهم الحوادث والوقائع الكثيرة ان كانوا يفقهون

﴿ فرنسا والسودان ﴾

لاتزال الجرائد الفرنسية تقيم الحجج والبراهين على مخالفة « وفاق السودان » لجميع الاصول القانونية والشرائع الدولية ومما نشرته جريدة الدنيا في ذلك من عهد قريب رسالة من القاهرة مخلصها أن مصر ولاية تابعة للنولة العلية في جميع شؤونها

الداخلية الكبرى والخارجية العظمى عقيدة فرامين سلطانية أقدمها فرمان سنة ١٨١٠ وأحدثها فرمان سنة ١٨٩٢ فلا حق لحكومتها أن تعقد وفاقا أو معاهدة مع دولة ما أو أوضح دليل على هذا أن الدول تأتي عليها تعيين وكلاء ومقتمدين في بلادها وما وكلاء الدول في مصر الا قناصل جنرالية لا يمكن أن يعطى لهم غير هذا اللقب وأن جلالة السلطان هو الذي أذن الخديوي في سنة ١٨٧٤ بأن يوافق الدول على معاهدات الاصلاح القضائي وفي سنة ٧٩ بأن يعقد قرضا في البلاد الاجنبية لحل المسائل المالية. ولا أذن له في فرماني سنة ٧٩ وسنة ٩٢ بعقد المعاهدات التجارية والجركية قيد ذلك بهذا النص وليس للخديوي ان يتنازل لآخرين بأية حجة وسبب عن الامتيازات الممنوحة لمصر كلها أو بعضها ولا عن أي جزء من الاراضي ، وعلى هذا كان يجب أن يكون وفاق السودان بأذن خاص من جلالة السلطان ليكون صحيحا. وأما الاعتراض بأن انكثرا مشاركة في الفتح والفاعل مستحق اجرته على قول الانجيل الشريف فهو ضئيف لان الولايات السودانية لم تخلها الجنود المصرية على الاطلاق منذ سنة ١٨٨٢ ، وانما هي ولايات ثارت وعصت وأدبت فاخذ الثورة شيء والفتح شيء آخر . وقد صرحت انكثرا بلسان حكومتها وجراندها بأن مصر أبت حقوق سيادتها على السودان غير ممسوسة وان الحملة لم يك المقصود منها الاتسكين مقاطعات ثائرة وصرح اللورد كرزون وكيل خارجيتها « حاكم الهند الآن » في مجلس العموم سنة ١٨٩٦ بأن شرف السودان التي تقرر أمرها عائد كليا الى الحكومة المصرية وحدها والنتيجة ان « وفاق السودان » فيه غمط لحقوق السلطان وحقوق أوربا . وقد أورد الكاتب كلمتين من كتب فن « الحقوق الدولية » محتجا بهما على الانكاثز الاول « ان المعاهدة المقودة بين مملكتين تنفذ في جميع الاقاليم والاراضي التي تنفذ فيها سلطتها وتقرر عليها سيادتها » والثانية « انه حينما تضم دولة أرضا ما إليها فكل المعاهدات التي تربط بها هذه الدولة تنفذ لاسعها في الارض التي تضمها إليها » وختم كلامه بأنه سوف يرى اذا كانت تصير أوربا على هضم حقوقها أم لا انتهى

(المتارح) قد ذكرت جريدة الاهرام ما نشرته الدنيا بأسباب ونحن نقول كما

قلنا من قبل ان المسألة مبنية على القوة لاعلى الحق والا فبالسوا كن ووادي حلفا...
 فلو كان عند الفرنسيين أسطول كأسطول الانكليز لتهضت حججهم وأصابوا
 غرضهم . نعم ان فرنسا ليست كفوا لانكلترا ولكنها دولة قوية والاحتجاج لا بد أن
 يمد بها فائدة ما فقد جاء في انباء البرق العمومية ما يشمر بأن انكلترا قد تسمح لفرنسا بمنفذ
 في النيل ولكن المصيبة الكبرى على من له كل شيء ولا يسمح له بشيء لانه لا يستطيع
 أن يقول لانه لا يستطيع ان يفعل . فعلى المصريين ان لا يفتروا بأحد ولا يثقوا بأحد
 وان يفكروا في كيفية حياتهم في هذه الاطوار الجديدة التي طرأت عليهم فالانكليز
 لا يمنعونهم من منافعهم ان لم يقوموا بها بسوان مناهضتهم ومعاداتهم فليشيدوا المدارس
 الوطنية وليعقدوا الشركات المالية وليسابقوا الأوربيين الى السودان للانجار وابتاع
 الاراضي الواسعة الرخيصة فهم اقدر على سكني السودان واستعماره من الأوربيين
 ان كانوا يعقلون

﴿ انكلترا والسودان ﴾

خطب اللورد سالسبوري في مجلس الاعيان خطبة رد فيها على اللورد كبرلي
 زعيم الاحرار في اعتراضاته في مسألة السودان وأبدى ارتيابه في كون بلاد السودان
 عدت في زمن من الازمان جزءا من بلاد السلطان وأعرب عن حسن نية حكومته في
 هذه البلاد وتكلم عن حقوق الحضرة الخديوية كلمة تتمني ان تكون صادرة عن الاخلاص
 لاعن الثمويه السياسي المجهود لاسيما عند الانكليز وهي
 هذا وليس في كل الكلام الذي قلناه حتى الآن ما يفيد ان السودان صار
 ملكا لجلالة الملكة فاننا استحوذنا على أملاك الخليفة بمقتضى الاول انها جزء من
 أملاك مصر التي نحتلها الآن والثاني حق الفتح وهو أقدم الحقوق وأقلها اشكالا
 وأقربها الى الافهام لان الجنود الانكليزية والجنود المصرية فتحت تلك البلاد
 وقد بنيت حجتي على السودان في البلاغ الاول الذي كتبتة الى فرنسا على حق
 الفتح علما مني ان هذا الحق أفيد وأبسط وأقرب الى التوادة والسلام من الحق الآخر
 ولكنتي دحضت كل ما يمكن استنتاجه من ذلك وهو اننا نقوي ان تنازع الجانب